

وزير الإعلام: نرفض الطعن بالأشخاص والقبائل والعوائل وأحلنا الكثيرين للنيابة

المسلم: ليس لوزير الدولة اختصاص بشأن سؤالاتنا إلى رئيس الحكومة

الوزير الروضان: أتحدى المسلم أن يذكر النواب الذين قبضوا شيكات

(تتمة المنشور على الصفحة ١٧)

الاقتصادية الشيخ احمد الفهد ان ما حدث في مشرف هو «كارثة» والجميع يتفق في المضمون ومجلس الوزراء احال الموضوع يشقيه للنيابة العامة، واما الموظفون المتورطون فقد تم تشكيل لجنة تاديبية بحقهم، مؤكداً ان تحفظ الحكومة له ما يبرره لاسيما ان النيابة العامة سترجي اي اجراءات يتم اتخاذها في البرلمان لحين انتهاء لجنة التحقيق البرلمانية من عملها. وانتقدت النائبة د. معصومة المبارك خطوة الحكومة بمعارضة تشكيل اللجنة، موضحة ان ما حدث في مشرف هو اعتداء على الضمير الكويتي ولا بد من التحقيق في هذه القضية.

معاينة المسؤولين

وأشار النائب صالح عاشور الى ان الحكومة لم تعاقب حتى الان المسؤولين الحكوميين عن هذه الجريمة، مطالبا بمعاينة الوكلاء والمديرين المسؤولين عن هذه الكارثة بدلاً من تحميل صغار الموظفين هذه المسؤولية.

وتمنى النائب خالد العذوة على وزير الأشغال فاضل صفر تقديم استقالته مؤكداً ان كارثة مشرف كان يفترض ان تعصف بالحكومة بأكملها، والاحالة للنيابة لن تغني او تسمن من جوع لأن المعلومات التي لدى الحكومة لا تذهب الى النيابة.

تناقض حكومي

ولفت النائب د. فيصل المسلم الى ان تعامل الحكومة مع لجنة التحقيق بشأن «مشرف» يكشف عن تناقض مع اجابتهن عن سؤال «المصرفات»، موضحاً ان وزيرين قاما واعلنا انهما يحتفظان على تشكيل لجنة التحقيق ولكن اذا وافق المجلس على تشكيلها فسيعاونان معها مسائلاً ما الذي يمنع تعاونكما معنا في الاستئالة البرلمانية.

تضليل الفهد

وشدد النائب صالح الملال ان ما حدث في مشرف كارثة كبيرة ولكن ما يدهشني التناقض الحكومي والتضليل الذي يمارسه الشيخ احمد الفهد عندما يذكر ان النيابة لن تحقق مصادم هناك لجنة برلمانية تحقق، مسائلاً هل انتم تخشون من تشكيل لجان التحقيق؟

واكد النائب د. جمعان الحريش ان الحكومة تتحجج بالنيابة لواد الادوات الدستورية سواء الاسئلة او الاستجوابات او التحقيق او اللجان البرلمانية، لافتاً الى ان اسقاط الحكومة لتشكيل لجنة التحقيق سيدفعنا الى مسالة الوزراء.

وقال النائب عادل الصرعاوي «من خول احمد الفهد الحديث عن السلطة القضائية وهذا امر خطير، ولا نسبح فيه وما تقوم به ليس تدخل بالسلطة القضائية، مشيراً الى ان ما ذكره الفهد هو «س السم بالعسل في هذا الجنب».

السلطة القضائية

وعلق الشيخ احمد الفهد ان القضية تم تكليفها بشكل قانوني للاحالة الى النيابة العامة، موضحاً ان تشكيل اللجان البرلمانية للتحقيق قد يعطل عمل النيابة، وديلي هو ما حدث في لجنة تحقيق هالبيروتون ولا اقصد التدخل بعمل النيابة والسلطة القضائية، حيث ساهم تشكيل اللجنة البرلمانية في ارجاء نظر القضية لمدة ثلاث سنوات ونخشى تكرار تجربة هالبيروتون.

وعقب رئيس المجلس عبدالله الرومي «بان تشكيل لجنة التحقيق لن يعيق عمل النيابة او القضاء»، وحذر النائب عبدالرحمن العنجري من تدهور البيئة حيث تم إيقاف مناقصة معالجة البيئة الكويتية لا سيما البحيرات النفطية خلال الانتخبات من قبل اشخاص في السلطة التنفيذية، موضحاً ان المسؤول عن هذا الامر سمو رئيس مجلس الوزراء، فصراع الجبابرة هو من اوقف هذه المناقصة.

وعود الحكومة

وتساءل النائب د. وليد الطبطبائي عن تنفيذ الحكومة لوعودها السابقة، فمخلاً حريق الجهراء لغاية الآن لم يتم اعلان نتائج التحقيق فيه؛ وكذلك لم تعلن العقوبات ضد المتسببين بكارثة مشرف او مصروفات رئيس الوزراء.

وانهم النائب حسين مزيد وزير البلدية بالتسرع على هذه الكارثة، لا سيما ان محطة مشرف اشتغلت في عهده لمدة سنتين ولم يحرك ساكناً، موضحاً ان وزير الأشغال صامت ولم يعلق بشأن تشكيل لجنة التحقيق.

النقاط على الحروف

وقال النائب سيد عدنان عبدالصمد ان الجميع يتفقون على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، وهذا الامر لمصلحة الحكومة والوزير المعني لان هذه اللجنة ستقوم بوضع النقاط على الحروف.



السعدون ونظرة من الخالد



الغانم.. نقطة نظام



معصومة تنتقد الاجراءات الحكومية

■ **السعدون: تحجج الحكومة بـ«الدستورية» بشأن الأسئلة.. باطل** ■ **وزير الدولة: أحلنا ملف مشرف إلى النيابة وسنتحفظ على لجنة تحقيق**

■ **الراشد: الأولويات نسبية وما لم يدرج نعقد جلسات خاصة له** ■ **العمر: من حق النواب تشكيل لجنة تحقيق لأن دورهم الرقابي**

الحروف

وبين النائب محمد المطير ان تشكيل لجان التحقيق هو تعبير عن رغبة الامير بالترجي في استخدام الادوات الدستورية وليس التوجه مباشرة الى الاستجواب، داعياً الوزراء الى تطبيق توجيهات سمو الامير والموافقة على تشكيل هذه اللجنة.

جريمة العصر

ووصف النائب مسلم البراك ما حدث في محطة مشرف بأنه جريمة العصر وهو نتاج للفساد الذي نخر اجهزة الحكومة، مؤكداً ان الحكومة لم تحرك ساكناً تجاه التعاون مع مجلس الامة.

واضاف البراك «ان المقال هو احد عناوين الفساد في الكويت، وهو من اقام حفل زفاف لابنه في فندق برج العرب»، وحضره عدد من المسؤولين في عدد من الوزارات، متسائلاً: الا تستحي الحكومة من رفضها تشكيل لجنة التحقيق بكارثة مشرف.

وانتقد النائب سعدون حماد رفض الحكومة لتشكيل لجان التحقيق، كما انتقد بقاء وزير الأشغال في

منصبه، متسائلاً ماذا جرى في احالة وزارة الداخلية لموضوع الاعلانات الانتخابية للنيابة؟

واكد النائب مبارك الوعلان ان وزير البلدية لا يتصف بالشجاعة ولو كان عكس ذلك لقام بتقديم استقالته، داعياً اياه بالصعود الى منصة الاستجواب للرد على مآثر الاستجواب.

وتساءل النائب، ضيف اللهب، بورمية كيف يريدون من النواب التعاون مع هذه الحكومة؟ فالفساد الموجود هو بسبب هذه الحكومة وعدم محاسبتها للمسؤولين عن التجاوزات التي تقع في مراقبتها.

وتلا الامين العام ثلاثة اقتراحات اضافية بشأن تشكيل لجان تحقيق في حادثة محطة مشرف.

وصوت المجلس على مقترح بتكليف لجنة البيئة بالتحقيق (لم تتم الموافقة عليه)، ثم انتقل المجلس للتصويت على المقترح الثاني الخاص بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق بكارثة مشرف (موافقة ٢١ من ٤٠).

وانتخب المجلس اعضاء لجنة التحقيق البالغ عددهم خمسة، وهم علي الراشد، حسين الحريتي، دليهي

الهاجري، عدنان المطوع، إضافة الى حسين مزيد.

وتلا الامين العام مقترحاً بشأن تكليف لجنة البيئة البرلمانية للتحقيق في التلوث في أم الهيمان (موافقة)، وتلا الامين العام مقترحاً من لجنة حقوق الانسان باستكمال التحقيق بتجارة الاقامات (موافقة)، وتلا كذلك مقترحين بتشكيل لجنة تحقيق بطوارئ ٢٠٠٧.

طوارئ ٢٠٠٧

وعقب وزير الكهرباء والماء بدر الشريعان بان «طوارئ ٢٠٠٧ معروضة على النيابة، ونقوم بإعداد الردود على الاسئلة البرلمانية»، مقترحاً ارجاء تشكيل لجنة التحقيق لحين الإجابة على الاسئلة.

وبين النائب عادل الصرعاوي ان هذا الطلب الذي تلاه الامين العام يحتاج الى نقاش من النواب، مشيراً الى عدم وجود خلاف نيابي يتعلق بمبدأ التحقيق، ولكن بعض بنود الطلب تتحدث عن التحقيق مع ديوان المحاسبة وأسباب موافقتهم على طوارئ ٢٠٠٧.

واكد الصرعاوي ان هذا الطلب غير دستوري ويجب ان يسحب.

وعلق النائب احمد السعدون ان هذا الطلب لم يتضمن التحقيق مع ديوان المحاسبة، لافتاً الى ان هدفنا هو التحقق من وجود موافقات ديوان المحاسبة من عددها.

أخطر فساد

واكد السعدون ان طوارئ ٢٠٠٧ هي اخطر ملف للفساد في الكويت، متسائلاً: لماذا محطة الصبية تتوقف لاربع مرات؟ السبب هو ان هناك اربعة متنفذين يتشاجرون على هذه المناقصة.

واشار السعدون الى ان التحقيق مع موظفي ديوان المحاسبة غير دستوري لان المجلس لا يملك التحقيق الا مع طرف واحد هو الحكومة.

وبينت النائبة معصومة المبارك ان الكويت ابتليت بالفساد، لذلك علينا العمل لمواجهة هذه الآفة.

واوضح النائب مسلم البراك ان «الطلب الذي تقدمنا به لا توجد فيه اي اشارة للتحقيق مع موظفي ديوان المحاسبة، بل نريد ان «نتحقق» من

وجود موافقات ديوان المحاسبة من عددها».

واكد النائب عادل الصرعاوي ان مبدأ التحقيق امر يتفق عليه الجميع، وكان لنا السبق في التحقيق بهذا الملف، ولكن هناك بعض المفردات قد تثير اللبس لدى المتابعين.

تحقيق بطوارئ ٢٠٠٧

وصوت المجلس بالموافقة على تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في طوارئ ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بعد موافقة ٣٩ عضواً ورفض ٩ اعضاء، وانتخب المجلس ٥ نواب لعضوية لجنة التحقيق وهم عبدالرحمن العنجري، مخلد العازمي، رولا دشتي، ناجي العبدالهادي، إضافة الى خالد الطاحوس.

عقود الدفاع

وتلا الامين العام مقترحاً بتكليف ديوان المحاسبة بالتحقيق في عدد من العقود في وزارة الدفاع وهي عقد طائرات الرفال، والهيركلين، ومصنع الثلج إضافة الى مصنع الأخيرة على ان يتم اكمال هذا العمل خلال ٣ اشهر

(موافقة).

وتلا الامين العام اقتراحاً بقرار بنقل محطة الصرف الصحي في مشرف الى اي منطقة أخرى.

وعلق النائب احمد السعدون ان الحكومة قد تقبل هذا القرار وتنقذه بسرعة من أجل التغطية على ما حصل في محطة مشرف لذلك لا بد من ارجاء هذا الامر على أهميته لحين محاسبة المنازولين (موافقة).

وتلا الامين العام اقتراحاً بشأن ادراج الاقتراحات الخاصة بالفقوى والتشريع في الجلسة المخصصة بتنظيم القضاء (موافقة).

وتلا الامين العام مقترحاً بإدراج الاقتراحات المتعلقة بإدارة الخراء في جلسة ١٨ نوفمبر الجاري (موافقة).

ورفع رئيس الجلسة عبدالله الرومي الجلسة عند الثانية و٢٢ دقيقة ظهراً الى التاسعة من صباح اليوم.

■ **الصرعاوي: المادة ١٢١ واضحة لا يجوز أن نسأل رئيس الحكومة ويرد وزير الدولة**

■ **الزلزلة: الحكومة مطالبة بالتعاون في ملف مشرف ترجمة للخطاب الأميري**

■ **الوزير الفهد: تحفظنا لأن النيابة ستوقف أي إجراءات بانتظار لجنة المجلس**



السلطان.. أيهما أولا؟



عسكر.. معاملات بالجملة



الروضان.. الدستور هو الحكم

أعضاء لجنة التحقيق في طوارئ ٢٠٠٧/٢٠٠٨

عبدالرحمن العنجري	٢١
مخلد العازمي	١٧
رولا دشتي	١٤
ناجي العبدالهادي	١٣
خالد الطاحوس	٩

الأعضاء المرشحون ونتيجة التصويت

دليهي الهاجري	انسحب
عبدالرحمن العنجري	٢١
رولا دشتي	١٤
جمعان الحريش	٨
وليد الطبطبائي	انسحب
ناجي العبدالهادي	١٣
خالد الطاحوس	٩
سعدون العتيبي	٥
مخلد العازمي	١٧
ضيف الله بورمية	٣
خالد العذوة	٦

أعضاء لجنة التحقيق في كارثة مشرف

علي الراشد	١٩
حسين الحريتي	١٨
دليهي الهاجري	١٥
عدنان المطوع	١٤
حسين مزيد	٩

الأعضاء المرشحون ونتيجة التصويت

حسين الحريتي	١٨
دليهي الهاجري	١٥
عدنان المطوع	١٤
سعدون العتيبي	٨
مبارك الخريش	٢
علي الراشد	١٩
حسين مزيد	٩
خالد الطاحوس	٨
الصفوي مبارك	٣
خالد العذوة	٦

العودة يؤدي اليمين الدستورية

ادى خالد العذوة اليوم اليمين الدستورية في جلسة مجلس الأمة الثانية من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الـ ١٣ لبياسر مهامه البرلمانية وفقاً للمادة ١١ من الدستور.



المسلم والبصيري

«وزيرة التربية تريد الفتنة في الدين» هايف يحذر من فرض الموسيقى على الطلبة

حذر النائب محمد هايف المطيري وزيرة التربية من مغبة فتنة أهل الكويت في دينهم بفرض مادة الموسيقى على الطلبة، بتغريب فاق ما عند الغرب، الذي جعلها اختيارية، مشيراً الى ان الأمر لن يمر بسلا، على وزيرة التربية، وعلى رئيس الحكومة.

وقال هايف في تصريح صحفي: «لن نسمح لوزيرة التربية ان تجعل من مدارسنا مراكز لتخريج فرق الرقص (والرقاصات)، وعلى الحكومة ووزيرتها ان تخلج من نفسها تجاه ما يجري من عبث وتدهور مستمرين، حتى جعلت مادة الموسيقى مادة أساسية، وضمن المنهج الدراسي، مع الزام أولياء الأمور بشراء الآلات للهو المحرمة شرعاً». وشدد هايف على متابعة الأمر بأهمية بالغة، وسيكون موقفنا واضحاً، إذا لم يتم التراجع عن هذا القرار الاستفزازي السيئ»، وأضاف: «وندعو أولياء الأمور والطلبة الى عدم الاستجابة الى مطالب التربية بشراء الآلات المحرمة تطبيقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، كما جاء عن المصطفى عليه السلام، وينبغي علينا الصبر حتى تنجلي هذه الفتنة».

لقطات

شكوك صحيحة

شكل أعضاء المجلس بعملية العد التي أجراها موظفو الأمانة العامة على مقترح تكليف لجنة البيئة بالتحقيق في كارثة مشرف، وبعد هذه الخطوة صوت المجلس على مقترح آخر فاعلن رئيس المجلس عبدالله الرومي النتيجة قاتلاً: «الحضور ٤٠، وضوا والموافقون ٤٦، عضواً» فضحك الحضور وسط تعليقات نيابية بان شكوكنا السابقة صحيحة.

عندك مستندات

كشفت النائبة د. وليد الطبطبائي ان بعض الأطباء يقبضون أموالاً تصل الى الف دينار من أجل الذهاب للعلاج في الخارج، فرد وزير الصحة «إذا عندك مستندات عن هذا الطبيب أنا مستعد لإيقافه».

وكيل الصحة

أشاد النائب الطبطبائي أيضاً بوكيل وزارة الصحة، فعلق أحد النواب: أول مرة يشهد الطبطبائي بوكيل الصحة، فعلق آخر «ربما لأنه في دائرته».

حتى الثور

اتهم النائب فلاح الصواغ وزير الصحة بعدم التعاون مع النواب، «وللاسف في إحدى المرات أعطيت حالة مريضة، فكان رده علي أن الثور ما يلحقها، فهل هذا تعاون مع الوزير»، فرد الوزير «هذا غير صحيح».

ما عندي طائرة

رد وزير الصحة على النائب الصواغ بالقول «أنا ما عندي طائرة أنقل المرضى وانت زعلان لأنك ما قدرت تمشي معاملاتك»، فعقب الصواغ «أقسم بالله قال الوزير ان هذه المريضة ما يلحقها الثور، وعندي النائب خالد الطاحوس شاهد على كل ما جرى».

إنجاز معاملات

تحولت الجلسة عند النظر في بند الاسئلة الى ساحة لانجاز المعاملات من الوزراء، وكان الأكثر استغياباً لتجمعات النواب ويزري الصحة والنفط.

الوحدة الوطنية

وزير الاعلام احتج على ادراج تعقيب على اجابته حول قضايا الوحدة الوطنية من دون ان يرسل الى الوزير المعني حتى تكون مستعدين للإجابة.

قانون مشترك

تعهد وزير الإعلام أحمد عبدالله بتقديم قانون مشترك لتعديل المرئي والمسموع، فرد الرئيس الرومي «ما يصير قانون مشترك.. يا اقتراح يا مشروع»، وعقب عبدالله «ما يجوز الأخ الرئيس تعليقات من على المنصة، اذا تبي تعلق انزل الى القاعة».. فضحك الحضور.

لخبطة في الأمانة

نبه النائب مرزوق الغانم الى ان هناك كاشفين للاسئلة والتعقيبات لان لدي كاشفا والامين العام يتلو كاشفا آخر، وهذه لخبطة من الأمانة العامة، ورد الرئيس «الكشف هو الذي ورد يوم الاثنين، وهو العتمد، أما الآخر كتبت قديم والثاني لغى الأول».

غير مختص

استغرب النائب د. المسلم ان تحول الأمانة العامة سؤاله الى وزير الدولة بدلاً من رئيس الوزراء، ولكنه اشاد بخطوتها التصحيحية فيما بعد بإعادة توجيهه الى رئيس الوزراء، ومع ذلك عاد ينتقدها على تفاسعها في عدم ارسال الرد اليه من وزير الدولة قاتلاً «ليترك المجال لزعيم الإعلام الفاسد ليهاجم النواب».